التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية

أ. محمد أحمد شعيب*

المقدمـــة:

أدرك الإسرائيليون ومنذ قيام دولتهم على أرض فلـسطين عـام 1948، بـأن كيانهم يشكِّل جسماً غريباً زرع في محيط معاد له، وأن فك الحصار المضروب على دولتهم من قبل العرب، وفرض وجود دولتهم وضمان بقائها يتطلب الحـصول علـى الشرعية الدولية، والاعتراف بها وقبولها من قبل الدول العربية والنظام العربي مـن خلال خلق علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية، فالتطبيع حلماً إسرائيلياً وهـدفاً استراتيجياً يسعى الإسرائيليون لتحقيقه بشتى الوسائل ومختلف الطرق، وعلى الـرغم من أن العرب رفضوا فكرة الاعتراف بدولة إسرائيل، وحاولوا بكل الوسائل التصدي لها وتحرير فلسطين، إلا أن الهزائم التي لحقت بالعرب خلال الحروب التي خاضوها مع العدو الإسرائيلي بداية بهزيمة 1948 ثم نكسة 1967، مما أدى إلى تغييـر فـي الموقف العربي الرسمي من خلال القبول ببعض القـرارات الدوليـة، والتـي ألقـت بظلالها على الموقف العربي بقبول بعض الدول العربية فكرة التفـاوض مـع دولـة إسرائيل بغية تحرير الأراضي العربية المحتلة، ففي حين قامت بعض الدول العربيـة بالتفاوض سرا مع إسرائيل، قامت دول أخرى بالإعلان عن إقامة علاقات مع دولـة إسرائيل، وفى هذا الصدد مثّلت زيارة الرئيس المصري (محمد أنور الـسادات) فـي نوفمبر عام 1977 حجر الزاوية في العلاقات العربية مع إسرائيل، والتي نتج عنهـا توقيع معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية في مارس عام 1979، والتـي أخرجـت

*- قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته.

مصر من دائرة الصراع العسكري مع إسرائيل، وأحدثت شرخا في الموقف العربي، إلى أن وصل تراجع الموقف العربي الرسمي مع إسرائيل ذروته عندما أقر القادة العرب في مدينة فاس المغربية 1982 مبادرة السلام، والتي طرحت فكرة الاعتراف بدولة إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها عام 1967. وإقامة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين، ثم جاء مؤتمر مدريد عام 1991، والذي انطلقت فيه المفاوضات العربية–الإسرائيلية بمستوييها الثنائي المباشر والإقليمي متعدد الأطراف، والتي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ثم اتفاق أوسلو عام 1993، والذي نتج عنه قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنذ ذلك الوقت وقع النظام العربي في مصيدة التطبيع، وبدأت الهرولة في اتجاه إقامة علاقات مع إسرائيل على مختلف الأصعدة والمجالات، ليصبح الحلم الإسرائيلي الذي كان بعيد المنال قريب من التحقيق، وبهذه المكاسب التي حققتها إسرائيل والتي استطاعت إقناع العالم بأنها تسعى إلى إقامة سلام عادل بالمنطقة، وهو ما جعل العديد من الدول العربية تُقيم علاقات اقتصادية وتجارية معها.

ولعل المبادرة العربية التي طرحها القادة العرب في قمة بيروت عام 2002 والتي نصّت على قبول مبدأ التطبيع مع إسرائيل، مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، زادت الموقف العربي تراجعاً، فضلاً عن قيام دول إسلامية بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل، وقد ساهمت كل هذه التداعيات ولازالت تدفع في اتجاه استمرار عملية التطبيع مع دولة إسرائيل، على حساب القضية الجوهرية للأمة العربية و أمنها القومي.

والجدير بالذكر أنه رغم تراجع الموقف العربي الرسمي والتنازلات التي يتم تقديمها لدولة إسرائيل، نجد أن الموقف على الأرض يختلف تماماً عن وعود دولة

إسرائيل، إذ لم يتوقف الاستيطان وبناء المستوطنات وسرقة الأراضي الفلسطينية، وعدم التقيد بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالحكم الذاتي أو التطبيع مع السلطة التنفيذية، أي بمعنى أن العرب مطالبون بتوسيع دائرة التطبيع رغم أن إسرائيل ترفض تنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها في مؤتمري مدريد وأوسلو، وكذلك عدم الموافقة على مفاوضات الحل النهائي أو الحل الدائم، وعدم الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية، وعدم الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين في الشتات.

إن حالة التشتت والضعف التي تعيشها الأنظمة العربية من جهة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم بعد تفكك المنظومة الاشتراكية من جهة أخرى، شجعت كافة الدوائر الغربية لتمرير مشاريع التطبيع مع إسرائيل، من خلال تحويل علاقات الصراع بين البلدان العربية وإسرائيل إلى علاقات طبيعية، وتحويل آليات الصراع إلى آليات تطبيع، والاعتراف بإسرائيل كدولة لها وجودها وسيادتها، وهو ما يمثّل تطوراً خطيراً ألقى بظلاله على علاقات الغرب مع الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، إذ تجتهد الدول الغربية في سبيل تحقيقها لأهدافها بإعاقة أي محاولات لتنقية الأجواء العربية، وإعادة اللحمة بين الأقطار العربية، بما يحقق لإسرائيل أهدافها بإقامة دولتها من الفرات إلى النيل.

إن عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل والتي بدأت عملياً بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق "محمد أنور السادات" للقدس عام 1977، استغلها الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه من خلال ربط أية تسوية تتم بشان الأرض والانسحاب منها بآليات تؤدي إلى تطبيع سياسي واقتصادي وثقافي مع الدول والشعوب المجاورة له، "الشعب الفلسطيني، الأردن، مصر وسوريا"، كخطوة على طريق تطبيع علاقاته

مع بقية الدول العربية الأخرى، في شكل إستراتيجية صهيونية بعيدة المدى تكرّس الهيمنة الاقتصادية والثقافية للكيان الإسرائيلي على المنطقة العربية شرقاً وغرباً.

وعلى الرغم من أن الحديث عن قضية التطبيع قد تراجع نسبياً في ظل تعثر المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وفي ضوء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وغلق العديد من الدول العربية مكاتب التمثيل التجاري التي كانت فتحتها استجابة للرؤية الإسرائيلية، التي قدَّمت التطبيع على جدوى التسوية ذاتها، ومع ذلك فإن هذه القضية "التطبيع" ظلّت مستنكرة من قبل أغلب الأحزاب العربية وفي الأوساط الأكاديمية والثقافية العربية ومن قبل مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن مواقف الشعوب العربية الرافضة على تنفيذ أهداف ومخططات إسرائيلية تهدف إلى إضفاء شرعية على دولة محتلة لأرض عربية، ومنتهكة لحقوق شعوبها وتسعى لاحتكار مصائرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة والذي صار في السنوات الأخيرة أحد أهم محددات علاقات الغرب مع الدول العربية، انطلاقاً من الرعاية والعناية التي تُحظى بها دولة إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية، وذلك وصولاً لتحديد مفهوم التطبيع و تبيان أبعاده السياسية، والوقوف على حقيقة هذا المشروع وتداعياته ومخاطره.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يأتي:

1- ازدياد الخطر على مستقبل القضية الفلسطينية.

2- وجود متغيرات وأحداث سياسية ألقت بظلالها على الموضوع محل الدراسة من اتفاقيات وتطورات سياسية، من كامب ديفيد، إلى "خطة فك الارتباط"، وغيرها من الأحداث التي تستوجب دراسة مدى تأثيرها على الموضوع "التطبيع".

3- إثراء النقاش من قبل المهتمين والباحثين بشأن هذا الموضوع ما من شأنه تسليط مزيد الضوء على هذا المشروع وآثاره التي ستنعكس ليس على القضية الفلسطينية وحسب، بل وعلى المنطقة العربية برمتها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على جميع أبعاد عملية التطبيع العربي- الإسرائيلي، وتسليط الضوء على مظاهر التطبيع "السياسي، الاقتصادي والثقافي" والتي سعت إسرائيل وعلى مدار العقود الماضية بترسيخها وعلى نحو دائم مع بعض الدول العربية، إن لم يكن أغلبها، ومحاولة الوصول إلى ذلك من خلال الآتي:

1- التعرف على مفهوم التطبيع وتوضيح آلياته.

2- وصف مظاهر التطبيع وموقف الدول العربية من التطبيع.

3- التعرف على مكانة التطبيع في السياسات الإسرائيلية.

4- رصد أبرز الاتصالات العربية مع إسرائيل، ونظرة العواصم العربية لموضوع التطبيع.

5- تبيان مخاطر التطبيع على الدول العربية بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تتبع مظاهر التطبيع وتقصي تداعياته على واقع الدول العربية من جهة، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية من جهة أخرى، وهو ما يضعنا أمام التساؤل التالي:

- ما هي مظاهر التطبيع وآلياته؟ وما أثر ذلك على الدول العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص؟

ويترتب على هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يأتي:

1- لماذا تحرص إسرائيل على ربط عمليات التسوية في صراعها مع العرب بالتطبيع الكامل في علاقاتها مع الدول العربية؟

2- هل التطبيع يعكس نتيجة الضعف العربي؟ أم أنه نتيجة قوة إسرائيل؟

3- هل التطبيع مع إسرائيل سيؤدي إلى حصول العرب على حقوقهم؟ أم أنه "التطبيع" سيعمل على تحقيق الإسرائيليين لحلمهم في إقامة دولتهم وضمان أمنها واستقرارها؟

4- ما أثر التطبيع على واقع الأمة العربية؟ وما مدى تأثير اتفاقيات السلام التي وُقّعت مع إسرائيل على ذلك؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها: عزم إسرائيل ومنذ قيامها على كسب الاعتراف بها من قبل العرب وضمان أمنها واستمرار وجودها من خلال تطبيع علاقاتها على كافة الأصعدة ومختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بمساعدة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية،وباستخدام كافة الآليات لتحقيق هذه الغاية.

منهج الدراسة:

تم الاستعانة وبشكل أساسي بالمنهج التحليلي على النحو الذي يساعد في فهم وتحليل وتقصي أسباب الظاهرة، كما تم الاستفادة بالمنهج التاريخي في سرد الأحداث ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وانطلاقاً من فرضية الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو التالي :

أولاً: مفهوم التطبيع وآلياته:

1- مفهوم التطبيع:

التطبيع يمثّل أحد المفاهيم التي أفرزها الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث أن هذا المصطلح لا يرد على نحو صريح في معاهدات السلام التي ربطت بعض الدول العربية مع إسرائيل، ولكنه جاء في إطار عمليات التسوية بين العرب وإسرائيل.

ويعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، وأحد الأهداف الأساسية التي تسعى إسرائيل تحقيقها من خلال إلزام الدول العربية التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام، بإقامة علاقات طبيعية في عدد من المجالات من أجل ضمان قبول وجود إسرائيل ككيان شرعي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل اتفاقيات السلام تتضمن عدداً من المواد الخاصة بإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية، وتحرص إسرائيل على متابعة ومراقبة هذه العملية عن كثب وبكل دقة، باعتبارها الهدف الأساسي من هذه الاتفاقات (عوض وآخرون، 2007، ص33).

والجدير بالذكر هنا أن الإسرائيليين لم يستخدموا منذ البداية مصطلح "التطبيع" في توضيح طبيعة العلاقات التي يسعون إلى فرضها في علاقاتهم مع الدول العربية، بل استخدموا في مفاوضاتهم مصطلح "طبيعة السلام"، ومن ذلك شرح موشيه ديان، وزير خارجية إسرائيل آنئذ، معنى السلام موضحاً أن السلام له مفهومان: السلام بمعنى المحافظة على وضع قائم، وهذا هو السلام الجامد، والسلام باعتباره إستراتيجية، أي حركة مستمرة، وهو ما تريده إسرائيل، أي حركة ليس لها نهاية، وصنَّف ديان السلام في أربع درجات هي: السلام الأدنى (Minimal Peace)، والسلام الجزئي (Partial Peace)، والسلام العادي (Formal Peace)، والسلام

الأقصى (Maximal Peace)، وأوضح أن إسرائيل جرَّبت السلام الأدنى بالقرار رقم (338) الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، وفي الوقت نفسه إلى المفاوضات بين الأطراف لأول مرة، كما جرَّبت السلام الجزئي باتفاقيات الفصل بين القوات (هيكل، 1978/4/17)، وأضاف ديان أن السلام الأقصى ليس مجرد نبذ الحرب، والاتفاق على الحدود وتبادل السفراء، فهذه كلها خطوات في إطار السلام العادي، بل هو حدود مفتوحة بغير قيد، وتجارة، وتعاون علمي وتكنولوجي، واتفاقيات ثقافية، وسياحة، ومشروعات مشتركة في كل المجالات، وحرية لانتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة–حركة بلا نهاية.

ويقر منظرو التطبيع الإسرائيليون بحقيقة مفادها: أن التطبيع مصطلح غير عادي ولا يرد في معاهدات السلام بين الدول عادة، وأنه من مبتكرات الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد نشأ بسبب عدم التناسق في هذا الصراع، فالإسرائيليون يدركون من وجهة نظرهم أن مضمون أي أتفاق مع دولة عربية يعني تنازلهم عن أشياء محددة جداً، في حين أن ما يتوقعون الحصول عليه في المقابل من العرب شيء مثالي بالنسبة لهم، ومن ذلك، الاعتراف والقبول والاستعداد للحياة في سلام، وأن الصعوبات أو الغموض الذي يكتنف عدم التناسق تمت ترجمتها في مفهوم "التطبيع" (Peraise,1981,p11)

وفي هذا السياق يقول الرئيس الإسرائيلي الأسبق شيمون بيريز في محاضرة أُلقيت في جامعة "تل أبيب" "أن مصطلح التطبيع هو مفهوم غير عادي، ففي معاهدات السلام التي تنظم العلاقات بين الدول، لا يتكلم عادة عن التطبيع، والمفهوم الشامل عن التطبيع إنما هو من مبتكرات الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد نشأ من عدم التناسق في النزاع، وأن مضمون اتفاق السلام مع بلد عربي يأتي كما نتوقع نحن الإسرائيليون

بمنافع محدودة للغاية في مقابل الحصول على الكثير من العرب، ومن ذلك: اعتراف، قبول للعيش في سلام مع إسرائيل، والصعوبات في عدم التناسق هذا تمت ترجمتها في مفهوم التطبيع (المرجع السابق، ص 11).

ويرى رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أن السلام يمكن تنفيذه فقط عبر إجراءات تؤدي إلى تغيير موقف الوطن العربي تجاه إسرائيل بصورة جذرية، وأن هذه الإجراءات لا يمكن لها أن تتحقق تم تتطور وتنمو إلا في واقع يسيطر فيه النفوذ الغربي، ويضيف أن التطبيع أساساً إستراتيجية أمريكية، فهو يمثِّل الخيار الأمريكي للمعادلة الخاصة بالوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وأشار رابين إلى أن الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" استمد أفكاره المتعلقة بالسلام من تقرير تم أعداده في معهد بروكنجز عام 1975، والذي يشترط انسحاب إسرائيل إلى حدود أمنية معترف بها، وإقامة سلام كامل يتضمن علاقات دبلوماسية وتجارية، وإنهاء المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل (وايزمن، 1988، ص238).

فالتطبيع إذن طريقة لإلزام العرب بتبادل سلمي نشط في عدد من المجالات من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين على الجدية في تقبلهم كجيران، وككيان شرعي مساوٍ لهم في الشرق الأوسط، وهذا ما جعل اتفاقيات السلام تتضمن عدداً من المواد الخاصة عن العلاقات الاقتصادية والثقافية، وهو ما جعل الإسرائيليين يراقبون عملية التطبيع بهذا الاهتمام.

وقد اختلف نمط الإدراك العربي لمفهوم التطبيع عن طبيعة الإدراك الإسرائيلي، ففيما ذهب العرب إلى إقرار السلام عبر الأدوات السياسية والدبلوماسية، وكان التطبيع أحد تلك الأدوات وذلك استجابة للاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية، فإن إسرائيل نظرت إلى التطبيع باعتباره إدارة الصراع وتحييد بعض أطرافه، وقد

كان ذلك الهدف الأساسي من تضمين مواد خاصة بتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر وإسرائيل في اتفاقية كامب ديفيد، ولكن بخلاف ذلك لم يكن التطبيع السياسي مع الفلسطينيين ثمناً للسلام أو حافزاً عليه، وإنما كان التطبيع هنا يعنى في المقام الأول طبيعة التسوية، والنمط الذي سوف تنتقل إليه العلاقات بين الطرفين في ظل التسوية السياسية (عوض، 1988، ص28).

وقد بدأ الحديث عن مفهوم التطبيع مع توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وهو يعني إقامة علاقات سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية وأكاديمية طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل قبل تحقيق السلام العادل والشامل، وبالتالي فإن التطبيع مع إسرائيل هو قيام علاقات طبيعية في واقع وشروط غير طبيعية، ذلك أن بناء وتأسيس تلك العلاقات والبنى الطبيعية يشترط أولا وقبل أي شيء أن تصبح إسرائيل دولة طبيعية، وأن تتصرف تجاه مواطنيها كدولة طبيعية، وأن تتخلى عن عدوانيتها واحتلالها وعنصريتها (نصَّار، alternativenews.org, 19/8/2010)

وانطلاقاً من ذلك فإن سياسة التطبيع وفق شروط الواقع الراهن تقوم على (المرجع السابق):

1- إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بدون شروط سياسية مسبقة، أي القبول بواقع الحال القائم دون اشتراط عملية التطبيع بوصول المفاوضات السياسية بين بعض الدول العربية إلى نتائج نهائية،

2- أن توقيع الاتفاقيات، حتى لو كانت مرحلية، يعني انتهاء الصراع والعداء، وبالتالي ضرورة بناء العلاقات الطبيعية مع إسرائيل مثلها مثل أي دولة طبيعية في العالم،

3- أن بناء علاقات طبيعية مع إسرائيل سيساعد بل هو شرط ضروري لتعزيز العملية السلمية.

وهذا التصور يقوم على مرتكزات أهمها، إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وإقامة سلام تستطيع فيه إسرائيل أن تعيش في أمان، واعتراف كامل بالكيان اليهودي، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتبادل السفراء، وفتح الحدود أمام الأفراد والسلع، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية للشركات اليهودية والدول المتعاملة معها، وإزالة الحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية تنقل الأفراد والسلع، وإقامة علاقات ثقافية واقتصادية وسياحية وفي كافة الميادين وتشجيع ذلك.

لذلك فإن مفهوم السلام والتطبيع لدى إسرائيل هو إحداث تغيير على الجانب العربي يبدأ من ضرورة قبول إسرائيل بأساسها الأيدلوجي، ويمتد إلى تغيير قدرات العرب العسكرية، وينتهي بالتعامل الاقتصادي وقبولها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة، ولا يعتبر ذلك المفهوم لتعزيز السلام ولكنه شرط لتحقيق السلام.

ومما تقدم يتبين أن مفهوم التطبيع من مبتكرات الفكر الإسرائيلي، وفرضته إسرائيل في إطار عمليات تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، ويعني قيام علاقات طبيعية "سياسية اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وأكاديمية" في واقع وشروط غير طبيعية، وقد بدأ تداوله أثناء توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل، ويتطلع الإسرائيليون من خلال تطبيع علاقاتهم مع الدول العربية تحقيق جملة من المكاسب لعل من أهمها: اعتراف العرب بدولتهم وضمان أمنها ووجودها، وصولاً إلى جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمراً طبيعياً ومقبولاً لدى العرب شعوب وحكومات.

2- آليات التطبيع:

تمثَّلت آليات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل في صورتين أو مسارين، على النحو التالي:

أ- التطبيع الثنائي:

وتقوم آلية التطبيع هذه على إبرام اتفاقيات سلام بين إسرائيل من جهة، وبعض الدول العربية كلاً على حدا من جهة أخرى، وتنطوي تلك الاتفاقيات على التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي، ومن آليات التطبيع الثنائي أُشير إلى ما يأتي:

♦ اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية:

تعتبر مصر أول دولة عربية قامت بالتطبيع السياسي مع إسرائيل، وذلك بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها مع إسرائيل عام 1979، والتي تضمَّنت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وإقامة علاقات سلامية تتأسس على انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية، وفقاً لجدول زمني محدد، واستئناف مصر سيادتها على سيناء مع عدم المساس بالوضع الخاص في غزة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.

وقد ترتب على ذلك إقامة نظام أمني متفق عليه، كما تضمَّنت المعاهدة بروتوكولاً بشأن علاقة الطرفين تناول إجراءات إقامة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وإنهاء المقاطعة و"برمجة المفاوضات" المتعلقة باتفاقيات التعاون، والتعهد بتشجيع التفاهم، والتعاون والامتناع عن الدعاية المعادية(حسين، 1990، 35-52).

أما الشروط التكميلية التي أبرزتها الاتفاقية، فتتعلق بالتزام الأطراف بوقف أي أعمال عدائية، فقد نصت اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية (المادة رقم 2/3) على أن "يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو التهديد بها من داخل إقليمه.. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو

النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في كل مكان.. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال إلى المحاكمة(عبد الرحمن، saveegyptfront.org/news/).

وينطوي هذا الالتزام على نصوص فضفاضة، مثل "التحريض" و"النشاط الهدَّام"، كما أنه يلزم الحكومة المصرية بألا تسمح بأي نشاط أو حتى رأي أو فكر معادٍ لإسرائيل يعبر عن نفسه بأي صورة من الصور، وأن يُساءل صاحبه حتى إذا أبداه خارج البلاد، فإن على السلطات أن تلاحقه، وأن تقدمه إلى المحاكمة، وبذلك لم يلتزم النص بقاعدة إقليمية القانون، ولكنه مد نطاقه إلى خارج الحدود، فجعل هذه الأفعال محظورة أياً كان مكان ارتكابها، كذلك فإن النص لم يلزم مصر بالعمل على منع هذه الأفعال والنشاطات التي تعتبرها إسرائيل ماسة بأمنها، وهو ما يعرف بـ "الالتزام بوسيلة"، ولكنه جعله التزاماً بكفالة ألا تصدر هذه الأفعال، أي أنه "التزام بنتيجة" وهو أثقل أنواع الالتزام.

وقد انطوت معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية كذلك على التطبيع الثقافي، ووجوب عقد اتفاقية ثقافية، والتي تم توقيعها بالفعل في 8 مايو 1998، كما تم في إطارها توقيع عدد من البروتوكولات التنفيذية، والتي جاء في أحد بنودها تأسيس مركز إسرائيلي أكاديمي في القاهرة (عام 1982)، كقناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية الإسرائيلية.

وقد واجهت عملية السلام بين مصر وإسرائيل صعوبات عديدة، وذلك بفعل العديد من العوامل والتي جاء على رأسها: السياسات الإسرائيلية التي هدفت وفق "مشروع الشرق الأوسط الجديد" إلى تقويض دور مصر الإقليمي سياسياً، وتهميشه

اقتصادياً عبر بعض المشروعات "الشرق أوسطية" و"مشرعات التعاون الإقليمي"، والتي الهدف من ورائها الرغبة في أن تغدو إسرائيل مركز الإقليم.

كما ارتبطت بعض المشكلات والأزمات بين الطرفين بالمخاطر الأمنية الناجمة عن إنفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي، ورفضها الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن عدم تنفيذ إسرائيل التزاماتها الدولية المنبثقة عن اتفاقات أوسلو، واندفاع إسرائيل في تنفيذ خطط الاستيطان وطرح إسرائيل لمعادلة "السلام مقابل السلام" بدلاً من صيغة "الأرض مقابل السلام" (التقرير الإستراتيجي العربي، 1997، ص219).

♦ المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية:

دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات سرية بالتوازي مع المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد، والتي انتهت إلى تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر1993 (كوانت، 2002، ص594).

– اتفاق غزة–أريحا "أوسلو":

اتفاق غزة–أريحا "اتفاق أوسلو" والمعروف كذلك باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي، بشأن الترتيبات الانتقالية، وعدم التعجيل بمفاوضات التسوية الدائمة، وقد جاء اتفاق أوسلو متوافقاً مع نهج إطار كامب ديفيد بالبدء بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، على أن يتم الانتقال إلى مناقشة قضايا الوضع النهائي المتعلقة بالحدود،والسيادة، والحد من التسلح، واللاجئين، والقدس (المرجع السابق،ص 594).

وقد جاء اتفاق أُوسلو الذي قسَّم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث فئات،" تصل مجموع مساحتها إلى نحو 73% من المساحة الكلية للضفة الغربية، والتي يُفترض

أنها انتقلت للسيطرة المدنية للسلطة الفلسطينية بحلول السابع من سبتمبر 1997" (جاد، 1999، ص 178)، على مرحلتين:

– اتفاق أوسلو الأول (عام 1993): وقد نص في مادته رقم 11على برامج للتنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام.

– اتفاق أُسلو الثاني "أوسلو طابا 1995/9/24": و تضمن ملحقاً كاملاً على برامج للتعاون العلمي والثقافي والاجتماعي وإنشاء لجنة دائمة لتشجيع ذلك التعاون، مع التركيز على خمسة حقول رئيسة من بينها العلوم وتشجيع الحوار والعلاقات بين الشعبين، وتقوية التفاهم والتسامح ومنع التحريض والدعاية العدائية الموجهة من أي طرف للطرف الأخر من قبل المجموعات والأفراد، وفيما يتعلق بهذا البند فإن الجانب الفلسطيني مطالب باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها منع أية أعمال عدائية تستهدف مناطق المستوطنات الإسرائيلية والمناطق العسكرية وأية مواقع أخرى ذات الصلة بها، وتعهد الطرفان بأن يعمل نظامهما التعليمي على تشجيع ثقافة السلام بين إسرائيل وفلسطين.

(.albahethon.com/?page=show_det&id=716)

وأخذت اتفاقيات أوسلو –كما هو متوقع– أبعاداً أسوأ بكثير مما بلغته الاتفاقيتان المصرية والأردنية، ومنذ البداية كان شرط قبول منظمة التحرير الفلسطينية في معادلة التسوية هي رسالة الاعتراف الموجهة من ياسر عرفات رئيس المنظمة "في ذلك الوقت" إلى رئيس وزراء إسرائيل "الأسبق" إسحاق رابين بتاريخ 1993/9/9، التي نصَّت على أن "منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ (Renounce) استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف الأخرى، وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب

المخالفين، كما أكدت كذلك أن "بنود الميثاق الفلسطيني التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الآن غير سارية وباطلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد أن ترفع الأمر إلى المجلس الوطني الفلسطيني للإقرار الرسمي وإدخال التعديلات اللازمة فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني"، كما ألزمت ياسر عرفات بإرسال رسالة أخرى إلى وزير خارجية النرويج يلتزم بمقتضاها تضمين تصريحاته العلنية لدى توقيع إعلان المبادئ ما يلي: "في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثّلها توقيع إعلان المبادئ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه إلى المشاركة في الخطوات التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها ورفض العنف والإرهاب، والتي تساهم في السلام والاستقرار، والمشاركة بنشاط في تشكيل إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون" (الدجاني، ديسمبر 1993، ص4-13).

- اتفاقية واي بلانتشين:

جرى التوقيع على هذا الاتفاق في البيت الأبيض بتاريخ 23/أكتوبر/1998، وذلك في إطار تنفيذ بعض مكونات المرحلة الثانية حسب إعلان المبادئ "اتفاق أوسلو" وأضافت هذه الاتفاقية بعداً آخراً معبراً على الساحة الفلسطينية، باعتمادها صيغة "الأرض مقابل الأمن" كبديل لصيغة "الأرض مقابل السلام"، وهي صيغة مطّاطة تمنح للحكومة الإسرائيلية حق اتهام الجانب الفلسطيني بخرق الاتفاق أو عدم تنفيذ نصوصه، كما فرض الاتفاق على السلطة الفلسطينية إصدار مرسوم يحظر كل أشكال التحريض على العنف والإرهاب والتي يندرج تحتها الكفاح الوطني المشروع، كما تضمَّن الاتفاق تكليف السلطة الفلسطينية برقابة أمريكية باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بضمان أمن إسرائيل وأمن مواطنيها، بحيث يتولى الجانب الأمريكي مراقبة

عمليات جمع الأسلحة غير القانونية، كما تتولى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التفتيش المفاجئ على سجون السلطة الفلسطينية للتأكد من التزام الجانب الفلسطيني من تنفيذ الأحكام الصادرة بحق من قاموا بعمليات مسلحة ضد مواطنين إسرائيليين، في المقابل نجد أن الاتفاق جاء خلوً من أية ضمانات تُلزم إسرائيل بتنفيذ ما قامت بالتوقيع عليه من اتفاقات (جاد، مرجع سابق، ص178-180).

هذا بالإضافة إلى أن اعتماد هذه الصيغة جاءت منسجمة ومتفقة مع جوهر فكر الحكومة الإسرائيلية اليمينية، والتي تتمسك بضرورة إقدام الجانب الفلسطيني على مجموعة من الخطوات يأتي في مقدمتها التخلص من مفهوم المقاومة الوطنية المشروعة، ونزع أدواتها المادية ومحفزاتها المعنوية (المرجع السابق ص 179).

وبنظرة عامة على التطبيع السياسي الفلسطيني-الإسرائيلي نجد أنه قد أجحف بحق الشعب الفلسطيني، حيث أن كل الاتفاقيات التي وُقعت في هذا المجال قد أغفلت أي إشارة إلى الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وفى مقدمتها حقه في تقرير المصير، كما أن من أهم نتائج هذه الاتفاقيات هي إقامة لجان الارتباط الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة لمعالجة القضايا التي تتطلب التنسيق، ولجان أمن مشتركة ولجان خبراء مشتركة ولجان أخرى مشتركة لتطبيق برامج التعاون الاقتصادي، وآلية لفض المنازعات بالمفاوضات أو التوفيق أو التحكيم من خلال لجان ينشئها الطرفان، وكل الاتفاقيات في مجملها هي محاولة إسرائيلية لفرض هيمنتها وشروطها وتطبيق ما تراه من قرارات على الطرف الفلسطيني.

♦ معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية:

تم التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل والمعروفة باسم "وادي عربة" في 17 أكتوبر 1994، وقد ركَّزت المعاهدة على بعدين: الأول: يختص

بمبادئ إقامة السلام وأسسه وترسيم الحدود وأوجه التبادل الثقافي والعلمي والتفاهم المتبادل، وقد اختص البعد الثاني: من المعاهدة بالبعد الإقليمي فنصَّت المعاهدة على أن يلتزم الطرفان بإقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام، وإقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط، وكذلك أن تتعاون الدولتان في محاربة الإرهاب على كافة أشكاله.

كذلك تضمَّنت أحكام المعاهدة تعهدات بتعاون إقليمي في مجال المياه عبر وسائل ومشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، والعلاقات الاقتصادية بالترويج لتعاون اقتصادي ليس بينهما فحسب، وإنما أيضا ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتفاوض لإقامة مشروعات مشتركة، وعلى الرغم من أن المعاهدة تعرَّضت لانتقادات عديدة من جانب القوى السياسية الأردنية، غير أنها أحدثت نقله نوعية في طبيعة العلاقات السياسية بين الأردن وإسرائيل، وذلك بما خلقته من حقائق قانونية وسياسية نقلت التطبيع السياسي من الإطار الواقعي إلى الالتزام التعاهدي ومن السرية إلى العلنية وإعادة هيكلة العلاقات بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي (عوض وآخرون، مرجع سابق، ص61).

وقد جاءت اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية أكثر تفصيلاً، حيث نصت على التزامات بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كل الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما (المادة رقم 1/11/أ) والقيام في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية، وتلك

التي تعكس التعصب والتمييز، والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما (المادة 1/11/ب)، والامتناع عن مثل هذه الإشارات والعبارات في كل المطبوعات الحكومية، وتأليف لجنة مشتركة لدراسة الحوادث التي يدَّعي أحد الطرفين فيها حدوث انتهاكات لهذه الالتزامات (المادة 2/11/ج)، كما نصَّت على التزام الطرفين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات المسيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها في حال وجود هذه الإشارات (المادة رقم 4/25)، وكذا الالتزام بأنه في حال التعارض فإن الالتزامات الواردة في هذه المعاهدة ستكون ملزمة، كما نصَّت كذلك على إقامة تبادل ثقافي وعلمي في كل الحقول وإقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وعقد اتفاقيات ثقافية وعلمية في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة (المادة رقم 10).

وفي إطار سعي إسرائيل وجهودها في تجسيد آلية التطبيع الثنائي، فقد وظَّفت إسرائيل الجاليات اليهودية في بعض البلدان العربية كجسور للتواصل والتطبيع الاقتصادي والاجتماعي وظهر ذلك جلياً بصورة واضحة مع المغرب وبدرجة أقل مع تونس وجرى فتح حوار مع اليمن وليبيا حول ذلك.

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه الاتفاقيات وُضعت في سياق إذعان تمليه حالة احتلال، وفي هذا السياق قال ديان، وزير خارجية إسرائيل الأسبق، بشأن المعاهدة المصرية–الإسرائيلية مثلاً: "إن المعاهدة طيبة جداً حيث أن تبادل السفراء مع مصر أمر عظيم جدُ سيحدث في غضون عشرة أشهر بعد التوقيع على المعاهدة، وفي العامين التاليين سترى إسرائيل إعادة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين إلى صورة عادية تماماً، وإذا لم يستمر المصريون في ذلك لأي سبب من الأسباب، فسوف نظل في سيناء". وفي إطار طابع الإملاء هذا لم تأت هذه الاتفاقيات

استجابة طبيعية لما تمليه احتياجات التعامل بين مجتمعين يستهدفان إحلال السلام، بل تظل موقفاً غير طبيعي لعلاقات يراد لها أن تكون طبيعية.

وثمة صور أخرى من آلية التطبيع الثنائي بين إسرائيل وبعض الدول العربية، عكست من خلالها تلك الدول مواقفها تجاه عملية التطبيع، كما سيتم بيانها لاحقا في جانب من هذه الدراسة.

ب- التطبيع الإقليمي أو الجماعي:

في إطار عزم إسرائيل ومعها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية على المستوى الجماعي، جاءت آلية التطبيع الإقليمي للعلاقات العربية-الإسرائيلية من خلال حزمة من المبادرات والمشروعات على النحو التالي (إدريس، 2004-2005، ص74):

- مشروع الشرق الأوسط الجديد:

والذي أُعلن عنه عقب مؤتمر مدريد 1991، ويهدف إلى إقامة برنامج تعاون إقليمي بين دول المنطقة، ثم تأسيس نظام إقليمي جديد يهدف إلى إنشاء مجموعة إقليمية لها سوق مشتركة، وتضمَّن المشروع إقامة نظاماً أمنياً و إقليمياً يجعل من إسرائيل محور تفاعلات الإقليم.

- مشروع الشرق الأوسط الكبير:

وقد جسَّد هذا المشروع الرؤية الأمريكية للمنطقة، حيث تضمَّن المشروع سلسلة من البرامج لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد "Good Governance"، وقد حاولت هذه الرؤية توسعة الشرق الأوسط ليشمل بالإضافة إلى البلدان العربية كل من باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا، وإسرائيل، كما أشار المشروع إلى أن إسرائيل النموذج الديمقراطي الوحيد في المنطقة، وفيما يتعلق بالأهداف الأساسية لهذا المشروع فتمثلت في دمج إسرائيل في المنطقة وإقامة علاقات تطبيعية مع دول المنطقة، كما يهدف المشروع إلى بناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية،

والتي ارتبطت بما أسماه المشروع "مبادرة تمويل النمو"، وذلك من خلال إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، وكذلك مبادرة التجارة التي ركّزت على انضمام بلدان المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية، وتحسين التبادل التجاري في المنطقة، وإقامة مناطق تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات وإنشاء "منبر للفرص الاقتصادية" يجمع مسئولين من مجموعة الدول الصناعية الكبرى والشرق الأوسط الكبير، مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي (كيالي، 2007، ص14-17).

- مشروع الشرق الأوسط الموسَّع:

ويرمي هذا المشروع بالإضافة إلى دمج إسرائيل في المنطقة، إعادة توجيه مسار العلاقات العربية باتجاه ربطها بإسرائيل والولايات المتحدة، وذلك ضمن إطار العلاقات الثنائية وعلى حساب العلاقات العربية والاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون الاقتصادي والأمني.

وفي هذا السياق أوضح شيمون بيريز "وزير خارجية إسرائيل أنئذ"، ملامح النظام الشرق أوسطي، خلال دعوته إلى إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة، على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية، والمياه التركية، والأموال الخليجية، والعمالة المصرية (السامرائي، 1999، ص 303).

- مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ويأتي هذا المؤتمر في إطار التطبيع الاقتصادي الجماعي أو الإقليمي، والذي عُقد في مدينة الدار البيضاء في 30 أكتوبر 1994، وقد حضرته وفود 61 دولة منها 12 دولة عربية ، كمحاولة لفرض تطبيع العلاقات بين إسرائيل وأكبر عدد ممكن من الدول العربية.

وقد اتبعت إسرائيل عدة آليات لفرض التطبيع الاقتصادي على البلدان العربية بدءًا من تقنين هذه العلاقات في صلب اتفاقيات التسوية مع كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى عقد عشرات من الاتفاقيات في مختلف المجالات الاقتصادية والنقل والمواصلات والبيئة وعشرات البروتوكولات التنفيذية وبرامج التعاون المشترك، كما حرصت على مأسسة هذه العلاقات من خلال القنصليات واللجان المشتركة الدائمة والمؤقتة، وتنظيم برامج التعاون الفني من خلال المؤسسات الرسمية واستحداث مؤسسات لهذا الغرض.

وأسفرت هذه الآليات عن إقامة علاقات اقتصادية مع ثلاث بلدان مغاربية هي المغرب تونس وموريتانيا، ومع بلدين خليجيين هما قطر وعُمان، وهى العلاقات التي لم تتراجع نسبياً إلا تحت وطأة تراجع عملية السلام.

وهناك آليات أخرى لمحاولات التطبيع الإقليمي، والتي تتمثل في المبادرات الدولية التي سعت لإيجاد قنوات تبادل ثقافي بين إسرائيل والبلدان العربية، وقد سعت إسرائيل جاهدة لإيجاد هذا النوع من التطبيع، في ظل رغبتها لإحداث نوع من التغيير الثقافي لدى الجانب العربي، يؤدى إلى تقبُّلها من قبل الشعوب العربية وتحسين صورتها وتغيير النظرة الشعبية العدائية حيالها، كما هدفت من ذلك الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، هذا بالتوازي مع جني ثمار السلام، وذلك في آنٍ معاً.

إضافة إلى رغبة إسرائيل بأن يعيد العرب النظر في كل المسلمات السابقة أو الصور النمطية حيال إسرائيل، باعتبارها دولة احتلال واغتصاب للأراضي والمقدسات والحقوق العربية، وذلك بغرض ترسيخ مفاهيم أخرى تتعلق ببناء السلام والتعايش السلمي، بدلا من التمسك بـ"المفاهيم القديمة" مثل القومية العربية والتحرر

الوطني، والمفاهيم الإسلامية مثل الجهاد والمقاومة، بما يؤدى إلى التطبيع بين إسرائيل والدول العربية.

وفي هذا الإطار تقوم بعض الشبكات الحليفة لإسرائيل أو الممولة من طرفها بعمليات استقطاب جمعيات ذات التعصب العرقي في الوطن العربي، وإغرائها بكل الوسائل لتجعل منها جسورا للتطبيع الثقافي، والذي يشكّل أحد المداخل الكبرى نحو التطبيع السياسي والدبلوماسي.

وتأسيساً على ما سبق تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبغض النظر عن مظاهر التطبيع وأبعاده، أو صور وأشكال آليات تنفيذه، أو التصور الذي يتم وضعه لهذا المفهوم "التطبيع"، يظل فحوى التطبيع مع إسرائيل "وفقاً للرؤية والمنظور الإسرائيلي" واحداً وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمراً طبيعياً، وبالتالي فإن أي عمل أو قول أو صمت أو تقاعس يؤدي إلى التعامل مع الوجود اليهودي في فلسطين كأمر طبيعي يحمل في طياته معنىً تطبيعياً وبمقتضى ذلك يتحول لآلية سياسية وثقافية واقتصادية تستهدف القفز عن الجذور والأسباب التاريخية للصراع، وأيضا التعامل مع نتائج الأمر الواقع باعتبارها معطيات طبيعية، بمعنى تكريس نتائج الحروب العدوانية على الشعب الفلسطيني والأمة العربية والقبول بتلك النتائج باعتبارها حقوق إسرائيلية مكتسبة.

ثانياً: مظاهر التطبيع ومواقف الدول العربية تجاهه:

1- مظاهر التطبيع وأبعاده:

أ- التطبيع السياسي:

يقصد بالتطبيع السياسي، إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين الدول العربية وإسرائيل، والحديث عن نزاع وليس صراع، ووصف المقاومة بالإرهاب، هذا

بالإضافة إلى عدم تحميل إسرائيل أية مسؤولية عما لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات وتشريد، والعمل على تكريس نتائج الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في: (تشريع المستوطنات، تشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية الأساسية وهي: الاستقلال، وحق تقرير المصير، وحق العودة)، وتوفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية واستبدال ذلك بالمفاوضات بين طرفي "النزاع" (نصَّار، مرجع سابق).

فالتطبيع السياسي في مجمله يعني الخضوع والاستسلام بشكل رسمي وعلني لإسرائيل، وتجاهل السياسة العدوانية والأعمال الإجرامية وحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني، الذي يكافح من أجل تحرير أرضه السليبة واستعادة حقوقه الوطنية المغصوبة.

هذا وقد انعكس التطبيع السياسي بين بعض الدول العربية وإسرائيل في شكل اتفاقيات على المستوى الثنائي، كتلك التي أُبرمت بين مصر وإسرائيل، وكذلك مع السلطة الفلسطينية ومع المملكة الأردنية، كما أخذ التطبيع السياسي أيضاً المسار الإقليمي من خلال مشروعات دولية متعددة الهدف الأسمى منها "حسب الرؤية الأمريكية والإسرائيلية" تتجلى في دمج إسرائيل ضمن النظام الشرق الأوسطي الجديد، ليكون بديلاً عن النظام العربي.

ب- التطبيع الاقتصادي:

يقصد بالتطبيع الاقتصادي فتح الأسواق العربية أمام البضائع الإسرائيلية، وإقامة مراكز صناعية مشتركة، ويعد التطبيع الاقتصادي الصورة الثانية من صور التطبيع، كما أنه يمثِّل أحد أهم الأهداف الأساسية في الإستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية، والتي تهدف إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية، كما أنه يعتبر من أكثر المسائل أهمية في

أي اتفاقية للسلام بين إسرائيل وأي من الدول العربية المجاورة، وذلك في ظل رغبة إسرائيل في تحقيق عدد من الأهداف الأساسية (يهود، al-waie.org/home/issue).

1- تعظيم التبادل التجاري، ويتضمن ذلك حرية التبادل السلعي ومنح تراخيص استيراد وتصدير، والموافقة على شهادات منشأ للسلع المستوردة، والسماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة، والاشتراك في المعارض ودخول السلع لهذه المعارض، إضافة إلى عمل المناطق التجارية الحرة مثل بورسعيد والعقبة، ومنح رجال الأعمال اليهود تأشيرات دخول وخروج ورخص سكن وعمل دون عوائق، والمشاركة في المناقصات المطروحة،

2- توثيق التعاون في قطاع النفط: نظراً لأهمية النفط العربي وحاجة إسرائيل له، فقد تم إبرام اتفاقيات تحصل بموجبها إسرائيل على الغاز من مصر بأسعارٍ تقل كثيراً عن الأسعار العالمية، بما عرَّض الاقتصاد المصري لخسائر ضخمة،

3- التعاون في قطاع النقل والمواصلات: وذلك بهدف ضمان حرية تنقل الأشخاص والآليات وعدم جواز فرض قيود على الحرية من أي طرف، ويشمل وسائل النقل البري والبحري والجوي، وإقامة علاقات بريد عادية وهاتف وتلكس وتلغراف،

4- التعاون في مجالات السياحة: فقد كان هذا القطاع حلماً أساسياً للسياسيين والمفكرين اليهود، حين يرون أبواب العالم العربي مفتوحة لهم، فجولدا مائير "رئيسة وزراء إسرائيل أئند" لم تخفِ حلمها بأنها قد تستطيع يوماً أن تتسوق من خان الخليلي، وقد تحقق لها ذلك،

5- السيطرة على قطاع الزراعة العربي: وذلك من خلال إبرام عدد من الاتفاقات مع الدول العربية في هذا القطاع، وقد أفضت العلاقات المصرية-الإسرائيلية في هذا المجال عن نتائج كارثية على قطاع الزراعة المصري.

وقد تباينت شروط التطبيع الاقتصادي التي فرضتها إسرائيل في اتفاقيات التسويات الثلاث التي عقدتها مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، فبينما اقتصر الإلزام في اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية على المبدأ من ناحية، ومبيعات النفط المصري لإسرائيل من ناحية أخرى، فقد امتد في الحالة الأردنية للعديد من التفاصيل وأجحف بحقوق الأردن في المياه، كما فرض في الحالة الفلسطينية اتحاداً جمركياً ونمطاً من الاحتكار في التبادل التجاري والصناعة، ورحَّل المصالح الاقتصادية العليا للشعب الفلسطيني بدءاً من المياه وانتهاءً بالحدود لمفاوضات الحل النهائي.

ج – التطبيع الثقافي:

يمثِّل التطبيع الثقافي المظهر الثالث من مظاهر التطبيع مع إسرائيل، و يقصد به: فتح العقول والقلوب أمام "الاختراق الإسرائيلي"، الذي يوظِّف وسائل الإعلام والإصدارات والكتابات والأعمال الأدبية والمنتديات العلمية والثقافية وملتقيات حوار الأديان والثقافات والحضارات، ويشمل ذلك فتح قنوات التواصل بين الجامعات والملتقيات الفنية من أجل تذليل العقبات أمام الاستسلام لواقع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وإعادة تشكيل المنطقة ثقافيا بتعزيز عناصر قوة المشروع الإسرائيلي، مع إضعاف الانتماء القومي والشعور الوطني، وتدمير مقومات ثقافة الأمة العربية بما تحمله من قيم وباعتبارها مخزونا روحيا ووعاء للتراث الحضاري، وكلما فتحت نوافذ وجسور للتبادل الثقافي تحت أي غطاء إلا وتتعبد الطريق أكثر نحو تحقيق الهدف الأساسي لإسرائيل، وهو بسط الهيمنة الصهيونية على المحيط العربي ومنه إلى باقي العالم الإسلامي (جمعة، مرجع سابق).

ويستهدف التطبيع الثقافي اللغة والوعي والذاكرة العربية، وذلك للقبول بالمفردات والمقاربة "الصهيونية الأيديولوجية"، وإعادة صياغة التاريخ، ومناهج التعليم وشطب كل ما يشير إلى الاحتلال، وتغيير أسماء الأمكنة، والاستيلاء على التراث، والعبث بالآثار وسرقتها، وإخفاء وتدمير كل آثار الجرائم التي أدت لتدمير القرى والمدن والأحياء العربية، من خلال تغيير الخارطة التاريخية لفلسطين.

كما يتضمّن ذلك التطبيع الأكاديمي من خلال إقامة علاقات طبيعية بين الجامعات والمعاهد الأكاديمية العربية ونظيراتها الإسرائيلية، تحت شعار "فصل الأكاديمية عن السياسة"، ويتضمّن أيضا ما يمكن أن نطلق عليه "التطبيع الاجتماعي"عبر إقامة الأنشطة الرياضية المشتركة، والمهرجانات الفنية وتشجيع السياحة مع دولة إسرائيل (المرجع السابق).

ويمثل هذا النمط من التطبيع وفق الإدراك الإسرائيلي جوهر عملية السلام والهدف الأساسي منها، ويبدو لدى بعض مفكريها أكثر أهمية من نزع السلاح والمناطق العازلة وغيرها من الضمانات التي تكفلها اتفاقات التسوية، ويتطلب ذلك بالضرورة التأثير في "منظومات الوعي العربي"، وذلك من أجل مصادرة صور العداء لإسرائيلي التي تكرّست خلال عقود حروب وصراعات مشتركة، هذا بالإضافة إلى محاولة غرس مفاهيم جديدة تقوم على القبول الشعبي لإسرائيل كأمر واقع.

وعلى مدار العقود التي استغرقتها جهود التطبيع الثقافي يلاحظ أن التحالف الإسرائيلي–الأمريكي قد طوَّر من آلياته، فإذا كان قد ركَّز في ثمانينيات القرن الماضي على مؤتمرات الطب النفسي من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع، وتجاوز الحاجز النفسي، وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادي، فإن حقبة التسعينيات

شاهدت عدة محاولات لإدماج التطبيع الثقافي مع مفاهيم العولمة التي سعت لتذويب ثقافة المنطقة من خلال التركيز على فكرة الشرق أوسطية، والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات في المنطقة، والسعي لتفكيك مكونات الثقافة العربية وطمس الهوية الثقافية، وينشغل هذا التحالف منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة وبعد أحداث 11 سبتمبر بإعلاء صوت مكافحة الإرهاب، ومحاولة توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة، بدءًا بتعقب المعادين للسامية من خلال استصدار تشريعات من الكونجرس، وانتهاءً ببرامج نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي التي أطلقتها أمريكا وفرضتها على الدول العربية من أجل تغيير نظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية (عبد الرحمن، مرجع سابق).

2- مواقف بعض الدول العربية تجاه التطبيع:

بالرغم من قيام بعض الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وأن من بين تلك الدول لم تجازف بالإقدام على التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل اعتباراً لمشاعر مواطنيها، أو بالأحرى خوفاً من غضب وثورة هذه المشاعر، وما قد تؤدي إليه من عواقب غير محمودة، فإن هذا لم يمنع بعض الحكام من التورط أو الإقدام الطوعي على خطوات تطبيعية مع إسرائيل بشكل غير مباشر تحت غطاء أنشطة ثقافية أو غيرها، الأمر الذي مكّن إسرائيل من الاستمرار في تطبيع علاقاتها مع عدة دول عربية حتى خلال الأوقات التي شاهدت تأزماً وعدائية بين الجانب العربي وإسرائيل (كنبار وآخرون، 2006، ص127)، ويمكن هنا رصد مواقف تلك الدول تجاه التطبيع، وفقاً لما يأتي:

أ- مصر:

التزمت السلطات المصرية بتنفيذ ما نصت عليه اتفاقية السلام التي وقعتها مع إسرائيل (مادة رقم 2/3)، وذلك بمنع الأعمال العدوانية أو أفعال العنف أو النشاط

الهدام أو حتى التحريض عليها وذلك بكل الوسائل سواء التشريعات القانونية أو الإجراءات والتدابير الأمنية، وتجسَّد ذلك في سلسلة التشريعات التي أصدرها نظام الرئيس السادات للحيلولة دون توجيه أي نقد للاتفاقية منذ توقيعها، ومن ذلك قرار رئيس الجمهورية بتعديل المادة رقم (11) من قانون مجلس الشعب، والقانون رقم (36) لسنة 1979 بشأن تعديل قانون الأحزاب السياسية، والقانون رقم (95) لعام 1980 المعروف باسم قانون العيب، والقانون رقم (148) لعام 1980 بشأن سلطة الصحافة، وكلها تلاحق –مع أمور أخرى– ناقدي إسرائيل والاتفاقية وتفرض عقوبات بالحبس، وغرامات مالية، وعقوبات تبعية بالحرمان من ممارسة الحقوق السياسية، كما تعرَّضت أحزاب سياسية للحل (عبد الرحمن، مرجع سابق).

كما أن مصر تكتفي بسحب سفيرها من تل أبيب كلما شاهدت العلاقات العربية–الإسرائيلية تأزماً أثناء تصاعد العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني، دون أن ينعكس ذلك على العلاقات الدبلوماسية أو التنصل من التزاماتها إزاء إسرائيل (كنبار وآخرون، مرجع سابق، ص 127).

ب– الأردن:

بخصوص موقف الأردن من التطبيع فإنه يمكن القول أنها تحذو حذو مصر، إذ أنها تستمر في المحافظة على علاقاتها التطبيعية مع إسرائيل حتى عند تأزم العلاقات العربية–الإسرائيلية، وأنها تكتفي هي الأخرى بسحب سفيرها من تل أبيب كأجراء دبلوماسي يعبِّر فقط عن استياء الحكومة إزاء التصرفات الإسرائيلية العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، تم ما تلبث حتى تأذن لسفيرها بالعودة لمباشرة مهامه لدى دولة إسرائيل.

ت- المغرب:

ارتبطت المغرب بعلاقات واتصالات وطيدة مع إسرائيل، ارتبطت في أحد وجوهها بالجالية اليهودية التي لعبت بعض الأدوار الرئيسة في هذا الإطار، وقد قرر المغرب في سبتمبر1994 فتح مكتب ارتباط مغربي في إسرائيل والسماح لإسرائيل بافتتاح مكتب مماثل لها في المغرب، وقد اعتبر العاهل المغربي أئند الحسن الثاني هذا الإجراء بمثابة اعتراف بإسرائيل من الناحية الدبلوماسية، وبدأ في ديسمبر 1995 تنظيم رحلات جوية مباشرة بين تل أبيب ومراكش، وأقر البلدان برنامجاً في مجال التعاون الزراعي، وقد أفضت هذه التطورات إلى أن يغدو المغرب مقراً للعديد من المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (رزّاق،2013/10/3 aljazeeranet./knowledgegate)

ث- تونس:

توصَّلت تونس إلى اتفاق مع إسرائيل يقضي بفتح مكتب اتصال متبادل عام 1996، وحرصت بدورها على أن يتزامن افتتاح مكتبها في إسرائيل مع فتح مكتب لها في غزة، وقد أدى هذا التطور إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياحية مع إسرائيل.

ج- موريتانيا:

مثَّلت العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية حالة خاصة في مسألة التطبيع السياسي مع إسرائيل، إذ تعد الدولة العربية الوحيدة خارج دول المواجهة التي أقامت علاقات دبلوماسية معها، كما استمرت موريتانيا في تطوير علاقاتها مع إسرائيل حتى خلال الفترات التي تشاهد فيها العلاقات العربية-الإسرائيلية توتراً وتأزماً، وإن كانت العلاقات بين البلدين لا تزال موضوع صراع قوي على الساحة الموريتانية حيث يوجد رفض شعبي لهذه العلاقات.

ح- عُمان:

تم تطبيع العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان وإسرائيل، حيث تم افتتاح مكتب للتمثيل التجاري بينهما لدعم التعاون في الميادين الفنية والاقتصادية، كما زار شيمون بيريز عُمان على رأس وفد كبير عام 1996.

خ- قطر:

قامت قطر بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. واحتفظت بعلاقاتها المعهودة والمتميزة معها، وقد بادر وزير خارجية قطر بالإعلان في أكتوبر 1995، عن أن بلاده تؤيد إلغاء المقاطعة الاقتصادية المباشرة مع إسرائيل حتى إن لم يتحقق السلام الشامل، وفى عام 1996 قام شيمون بيريز بزيارة قطر على رأس وفد كبير بناءاً على دعوة رسمية من أمير قطر (مختارات إستراتيجية، 1997، ص 29-31).

وثمة العديد من التقارير التي تحدثت عن تطورات على مسارات العلاقات الإسرائيلية مع بعض البلدان الأخرى كالبحرين والإمارات.

ثالثاً: مخاطر التطبيع:

لا شك أن تطبيع العلاقات الذي تم بين إسرائيل وعدد من الدول العربية وبأشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى مختلف المسارات والمستويات ألقى بظلالٍ سلبيةٍ ونتج عنه جملة من المخاطر والتداعيات على المنطقة العربية بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك على النحو التالي:

أ- مخاطر التطبيع على المنطقة العربية:

1- إن المبادرة العربية التي طرحها القادة العرب في قمة بيروت 2002 والتي نصَّت على مبدأ قبول مبدأ التطبيع مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي

احتلتها عام 1967 زادت الموقف العربي تراجعاً، مما زاد من عملية التطبيع على حساب القضية الجوهرية للأمة العربية وأمنها القومي.

2- إن أخطر ما تحمله سياسة وثقافة التطبيع سعيها لفرض التعامل مع إسرائيل كدولة طبيعية، وكأن الصراع العربي-الإسرائيلي انتهى، فيما تواصل إسرائيل عملياً وعلى كل المستويات احتلالها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، وهذا يعني بصورة مباشرة تأمين الغطاء السياسي والثقافي والأخلاقي لذلك الاحتلال، ونزع الأبعاد السياسية والثقافية والأخلاقية عن شرعية النضال الفلسطيني لإنهاء الاحتلال (علوش 2010/8/12(freearabvoice.org/?p=537 .

3- خروج مصر الدولة العربية الكبرى من ساحة الصراع، ضمن أمن إسرائيل على الحدود المصرية، الأمر الذي مكنَّها من توجيه قدراتها وأعمالها العسكرية ضد الدول العربية، ومنها تدمير المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان، أضف إلى ذلك رفضها إعادة منطقة طابا إلى السيادة المصرية، وضم المرتفعات السورية والقدس الشرقية، فضلاً عن أن ذلك ساعدها على التفرغ لمواجهة أي خطر محتمل من إيران (خدَّام، 2003، 171).

4- رتَّبت معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية التزاماً قانونياً على مصر يقضي بعدم اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع إسرائيل، ولكنها لم ترتِّب التزاماً مشابهاً على إسرائيل بعدم اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الجهات العربية الأخرى، فضلاً عن أن تزويد إسرائيل بالغاز المصري وبأسعارٍ تقل كثيراً عن الأسعار العالمية عرَّض الاقتصاد المصري لخسائر مادية ضخمة.

5- لقد نتج عن فكرة مساري التفاوض التي طرحتها الإدارة الأمريكية والدخول في مشروعات للتعاون بين إسرائيل ودول عربية إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل،

وحدوث انقسام في المواقف العربية بين موافق ورافض لتلك المشروعات (جاد، 1999، ص 246).

6- يستهدف التطبيع الثقافي الذاكرة العربية والتأثير على منظومة الوعي العربي ويعمل على إعادة صياغة المنطقة ثقافياً من خلال التأثير على الثقافة والتاريخ ومناهج التعليم وإخفاء كل الآثار التي خلَّفها العدوان الإسرائيلي على المدن والأحياء العربية، وذلك من أجل مصادرة صور العداء الإسرائيلي من خلال غرس مفاهيم جديدة تقوم على القبول الشعبي لإسرائيل كأمر واقع، كما أنه يسعى لتغيير الخارطة التاريخية لفلسطين.

7- يطرح التطبيع عدد من التحديات بالنسبة للمنطقة العربية، لعل أهمها، تحرير إسرائيل من التزاماتها تجاه مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، وشر عنة سياسات الاحتلال وممارساته فيما يخص الاستيطان.

8- أدت المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالقضية الفلسطينية إلى اندفاع عدة حكومات عربية باتجاه تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بزعم تشجيع عملية السلام، أو بأمل استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، أو الاستفادة مما طرحته صيغة التعاون الإقليمي من مشروعات اقتصادية تحت رعاية دولية مكثفة، وقد أسفرت هذه السياسات عن تطبيع العلاقات بين ثلاث دول مغاربية مع إسرائيل وهى المغرب وتونس وموريتانيا.

ب- مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية:

من المخاطر التي خلَّفها تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية "فتح" على مستقبل القضية الفلسطينية، والتي تمت بين الطرفين بموجب اتفاق أوسلو عام 1993 أو ما يُعرف بـ "غزة-أريحا"، ما يأتي:

1- إن قيام دولة فلسطينية نهائية على جزء صغير فقط من حجم أرض فلسطين -لاسيما- وإن إسرائيل ترفض الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، وتتمسك في الوقت ذاته بتهويد القدس واعتبارها عاصمة أبدية لها، وهذا من شأنه العمل على تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بتصفية الدوافع والأسباب التي أدت إلى بروز هذا الصراع (حسين، مرجع سابق، ص 290).

2- أفضى التطبيع إلى تكريس نتائج الاحتلال المتمثلة في تشريع المستوطنات وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية وهي: الاستقلال، وحق تقرير المصير، وحق العودة، كما أدى التطبيع إلى توفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية.

3- ترحيل المصالح العليا للشعب الفلسطيني، بدءاً من المياه وانتهاء بالحدود لمفاوضات الحل النهائي، والتي تحرص إسرائيل على تسويف التوصل لاتفاق بشأنها، قبل التوصل إلى إيقاف إطلاق النار، وبناء خطوات مرحلية للثقة بين الطرفين (مهنا، 2004، ص833)، الأمر الذي جعل مفاوضات الحل النهائي تتراوح بين التأجيل المخل والغرض الأُحادي المجحف.

3- ومن الآثار السلبية لتطبيع العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مصادرة الثروات الفلسطينية الطبيعية، عزل المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية من خلال الحواجز والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري، ضرب وتشويه مقاومة الشعب الفلسطيني ووصفها بالإرهاب، ووصف ما تقوم به إسرائيل باعتباره دفاعا عن النفس، تجريد الشعب الفلسطيني من أوراق القوة والدعم التي يملكها دوليا "المقاطعة والضغط على دولة الاحتلال لإجبارها على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية"، الأمر

الذي يؤدي إلى فشل كل مبادرات السلام وضرب الحل السلمي وإنهاء الصراع على أساس العدل والاحترام (نصَّار، مرجع سابق)

4- يظل الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي" اتفاق إذعان وخضوع "إذ أوصل الكفاح الوطني الفلسطيني إلى نتائج هزيلة، حين أذعنت قيادة المنظمة لشروط إسرائيل المجحفة، بالاعتراف بدولة إسرائيل قبل اتفاق مسبق على الحدود والحقوق من جهة، والقبول بالحلول المنفردة والمفروضة من قبل إسرائيل من جهة أخرى (ألعوري، 1997، ص 388).

5- إن قبول الجانب الفلسطيني بالتسوية مع إسرائيل مثَّل تهديداً واضحاً على وحدة الصف الفلسطيني، ذلك لأن تصفية القضية الفلسطينية في عمليات التطبيع أدت إلى قيام جناح فلسطيني معارض للتسوية، ويرفض تصفية أسباب الصراع العربي-الإسرائيلي.

الخاتمة:

مما تقدم يتضح أنه مهما اختلفت الرؤى والتصورات أو الشكل الذي يتم وضعه لهذا المفهوم يظل فحوى مفهوم التطبيع مع إسرائيل وفقاً للرؤية والمنظور الإسرائيلي واحداً، وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمراً طبيعياً.

وقد مثّل مفهوم التطبيع بأشكاله وإجراءاته هدفاً إسرائيلياً في الصراع العربي-الإسرائيلي، فهو جوهر السلام والتسوية بالمفهوم الإسرائيلي باعتباره الأسلوب الأمثل لضمان عدم العودة للحرب، ويعمل على القفز عن الجذور التاريخية للصراع والقبول بإسرائيل دولة طبيعية في المنطقة.

ويمكن القول هنا أن إسرائيل حققت انجازات إستراتيجية كبيرة من خلال تمكُّنِها من نقل علاقاتها مع الدول العربية من مرحلة المواجهة المسلحة مع الجيوش

العربية إلى مرحلة القبول بالتسوية السلمية للصراع الدائر معها منذ أكثر من نصف قرن، بل إلى مرحلة تطبيع تلك العلاقات وفي كافة المجالات.

ومن خلال ما تم تباينه بشأن مفهوم التطبيع فقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1- يعد التطبيع أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي والتي أفرزها الصراع العربي- الإسرائيلي، وجاء في إطار عمليات التسوية، ونشأ عن عدم التناسق في النزاع.

2- يمثِّل التطبيع أحد أهم الأهداف الأساسية التي تحرص إسرائيل على تحقيقها على مختلف الأصعدة وفي جميع المجالات "السياسية، الاقتصادية والثقافية" باعتبار ذلك شرطاً للتسوية وليس لتعزيز السلام.

3- يشكِّل مفهوم التطبيع لدى النخب الإسرائيلية امتداداً وتداخلاً مع أهدافهم من عمليات التسوية، ما أدى إلى تباين في مسارات حالات التسوية، كما أنه اختلف من وقتٍ إلى آخر بما يتماشى ومراحل التطور التي يشهدها الصراع، وما يقابلها من محاولات التسوية حسب الشروط والرؤية الإسرائيلية، والتي غاية ما تصبو إلى تحقيقه فرض قبول إسرائيل ليس كدولة من دول المنطقة فحسب، بل العمل على فرض قبولها وفق "الأساس الأيد ولوجي" للدولة الإسرائيلية، بكل ما يتطلبه ذلك من ترتيبات وتدابير وشروط تُلزم الدولة العربية بالتقيد بها.

4- سجَّلت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979 بداية الحديث عن مفهوم التطبيع والذي يعني إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل قبل تحقيق السلام العادل والشامل، بما يعني أن التطبيع مع إسرائيل قيام علاقات طبيعية في واقع وشروط غير طبيعية.

5- ارتبطت جميع آليات التطبيع بمسارين: أحداهما مسار ثنائي بين إسرائيل وبعض الدول العربية كل على حدا، والآخر تطبيع إقليمي والذي تم بين إسرائيل والدول العربية بصفة جماعية، من خلال حزمة من المشاريع والمبادرات الدولية.

6- إن اتفاقيات السلام التي وُقِّعت بين إسرائيل والبلدان العربية لتطبيع العلاقات فيما بينها، غلب عليها طابع الاملاءات ووُضعت في سياق إذعان تمليه حالة احتلال لفرض مواقف غير طبيعية لعلاقات يراد لها أن تكون طبيعية.

7- تدلُّ إجراءات التطبيع على أن الهدف الأمريكي-الإسرائيلي المشترك يتمثَّل في التمهيد لإقامة نظام إقليمي "شرق أوسطي" جديد، يكون بديلاً عن النظام العربي، وتكون إسرائيل طرفاً فاعلاً فيه، بما يؤدي إلى تحقيق السلام الإسرائيلي القائم على فكرة وجود إسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية معها، ويعمل على تصفية القضية الفلسطينية، وبالنتيجة إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي.

8- رغم قبول العديد من الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وقيامها بالتراجع عن مواقفها المناهضة لإسرائيل، وتقديمها للتنازلات المطلوبة منها، نجد في المقابل أن إسرائيل ماضية في تعنتها ومستمرة في تكريس احتلالها، فلم تتقيد بتنفيذ الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول العربية، ولم توقف عدوانها على الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تتوقف عن سرقة الأراضي والتوسع في بناء المستوطنات.

9- تحلل المقاطعة العربية للشركات اليهودية والدول المتعاملة معها وإزالة الحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية تنقل الأفراد والسلع بين إسرائيل والدول العربية التي قامت بتطبيع علاقاتها معها.

10- نجحت إسرائيل في نقل علاقاتها مع الدول العربية من مرحلة المواجهة المسلحة مع الجيوش العربية إلى مرحلة القبول بالتسوية السلمية بل إلى مرحلة تطبيع تلك العلاقات في كافة المجالات.

11- بالنظر إلى أن توقيع الاتفاقيات تم بين أطراف غير متكافئة -لاسيما- ما يتعلق بفكرة الالتزام المتبادل وعلى قدم المساواة المنصوص عليها في الاتفاقية المصرية-الإسرائيلية (المادة رقم 3)، فهي وإن كانت صحيحة في ظاهر النص فإنها غير صحيحة من حيث الواقع، وبرهان ذلك أن مصر بادرت وحدها إلى تطبيق مثل هذا الالتزام، بينما لم تتخذ إسرائيل من جانبها أي إجراء تشريعي ينتقص من الحقوق السياسية لمعارضي الاتفاقية لديها أو يقصيهم عن النشاط السياسي.

المراجع

أولاً: الكتب:

1) جاد عماد، فلسطين.. الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999.

2) حسين عدنان السيد، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، دار القدس، بيروت، 1999.

3) خدَّام عبدالحليم، النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب.

4) السامرائي شفيق عبد الرزَّق، الصراع العربي–الصهيوني، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

5) عوض، محسن الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

6) عوض حسن وآخرون، "ثلاثون عاماً من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية–العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

7) عوده بطرس عوده، الاستسلام في الواقع العربي، المؤلف، عمان–الأردن، 1996.

8) العوري هالة، فلسطين كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، مكتبة مدبولي، 1997.

9) كنبار كريم السيد ومحمد السوداني أغنية، الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية "أسرا طين" الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس–ليبيا، 2006.

10) كوانت ب وليام، تعريب هشام الدجاني، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي–الإسرائيلي منذ 1976، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

11) مهنَّا محمد نصر، السلام الإسرائيلي المراوغ وتهويد فلسطين، (دراسة وثائقية)، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

12) وايزمن عزرا، "الحرب من أجل السلام"، ترجمة غادي السعدي، دار الجليل للنشر، عمَّان، 1988.

ثانياً: الدوريات:

1) إدريس محمد السعيد، مجلس التعاون الخليجي، التقرير الخليجي الإستراتيجي، 2004–2005.

2) التقرير الاستراتيجي العربي 1997–1999.

3) جاد عماد، اتفاق "وأي بلانتيشين" محصلة مفاوضات أمريكية–إسرائيلية، السياسة الدولية، العدد 135، يناير .

4) في تحليل هذه الوثائق، انظر: الدجاني أحمد الصادق، "قراءة تحليلية لإنفاق الاعتراف المتبادل: اتفاق مملئ"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 178، ديسمبر 1993.

5) كيالي ماجد، مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 122، أبو ظبي، 2007.

6) هيكل محمد حسنين، "الحوار الضائع: تصورات السلام كما يراها بيجن وديان وجور" ضمن مجموعة مقالات "بصراحة"، الأهرام 1978/4/17.

7) مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة العدد17، 1997.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية:

1) جمعة حسين، الثقافة الصهيونية والتطبيع الثقافي العربي، 6 ديسمبر 2009. في:
http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=716
2) Peraise Shimon, "Two Years after the Signing of the Peace Treaty between Israel and Egypt." Tel Aviv University, Papers, 20 May 1981.
3) رزّاق عبد السلام، علاقات المغرب وإسرائيل بين إملاءات تل أبيب ومرونة الرباط،2014/10/3 في:
www.aljazeeranet./knowledgegate/opininos/
4) علوش، إبراهيم، "في تعريف التطبيع، السبيل، 2010/8/12. في:
http://freearabvoice.org/
5) نصار إبراهيم، "التطبيع دعم لممارسات ومشاريع الاحتلال وتصفية لحقوق الشعب الفلسطيني، 05 سبتمبر 2010. في:
http://alternativenews.org/arabic/index.php/blogs/2010-08-19-01-05-29/2735-2010-09-05-19-59-17
6) عبدالرحمن عواطف، التطبيع الثقافي: التطبيع بين مصر وإسرائيل.. الحصاد المر والتحديات. في:
http://www.saveegyptfront.org/news/?c=165&a=23127
7)) يهود كيان، خطورة التطبيع، في:
http://www.al- waie.org/home/issue/184/htm/184w10.htm